



قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ باب ١ "ماهيات وأجر ومرتبات" اعتمادات إضافية جملتها ٦٣٤٠٠٠ جنيه توزع على المصالح الآتية :

- ٩٠٠ في القسم ١ "المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك" فرع ٣ "الديوان الملكي"
- ٤٥٠٠ في القسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ٨ "مصلحة مصايد الأسماك"
- ٣٢٠٠٠ في القسم ١٦ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ٦ "سلاح الحدود"
- ٢٦٠٠٠ في القسم ١٦ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ٧ "مصلحة خفر السواحل"

٦٣٤٠٠٠ (ثلاثة وستون الفا وأربعمائة جنيه) .
وذلك لمواجهة تكاليف تحسين حالة قوات هذه المصالح .
وتؤخذ هذه الاعتمادات الإضافية من وفور المصالح الآتية :

- ٨٩٠٠ في القسم ١ "المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك" فرع ٣ "ديوان جلالة الملك" باب ١ "ماهيات وأجر ومرتبات"
- ٤٥٠٠ في القسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ٨ "مصلحة مصايد الأسماك" من ذلك ٢٠٠٠ جنيه في الباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات" و ٢٥٠٠ جنيه في باب ٣ "أعمال جديدة"
- ٣٢٠٠٠ في القسم ١٦ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ٦ "سلاح الحدود" من ذلك ٧٠٠٠ جنيه في الباب الأول و ١٠٠٠٠ جنيه في الباب الثاني و ١٥٠٠٠ جنيه في الباب الثالث .
- ١٨٠٠٠ في القسم ١٦ "وزارة الحربية والبحرية" فرع ٧ "مصلحة خفر السواحل" من ذلك ١٥٠٠٠ جنيه في الباب الأول و ٣٠٠٠٠ جنيه في الباب الثالث .

٦٣٤٠٠٠

مادة ٢ - على وزراء الحربية والبحرية والمالية والاقتصاد والقصر والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في أول رمضان سنة ١٣٧٢ (١٤ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة ووزير القصر بالانتداب ووزير المالية والاقتصاد

حلمي بهجت بدوي أحمد حسنى عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير الحربية والبحرية

محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ١٢ "وزارة العدل" باب ٢ "مصرفونات عامة" اعتماد إضافي قدره ١١٢٥٠٠ جنيه (أحد عشر الفا ومائتان وخمسون جنيا) ، من ذلك ١٤٠٠٠ جنيه في فرع ١ "الديوان العام" و ٩٨٥٠٠ جنيه في فرع ٢ "المحاكم" وذلك لتسوية التجاوزات المتوقعة في ذلك الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور ميزانية القسم نفسه بواقع ١٤٠٠٠ جنيه من وفور الباب الثالث من الفرع ١ "الديوان العام" و ٩٨٥٠٠ جنيه من وفور الباب الأول من الفرع ٢ "المحاكم"

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في أول رمضان سنة ١٣٧٢ (١٤ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير العدل

أحمد حسنى